إرهاصات إتفاقية بانكوك لعام 1909م وتأثيرها في مسلمي فطاني [جنوب تايلاند]

عبد الغني يعقوب فطاني*

ملخّص

بدأت ملامح مشروع تقسيم عالم الملايو الإسلامي تبدو وتتفاعل في الساحة السياسية منذ قدوم البرتغال إليه عام 1511م، وهولندا عام 1624م واتضحت بشكل جلي مع الاحتلال البريطاني الذي دشن آخر محطات الاستعمار الغربي في هذا الجزء من العالم الإسلامي. وقد انتهجت بريطانيا لإنجاح مسعاها سياستها المعهودة في بسط نفوذها عن طريق نافذة الاقتصاد والمعاهدات المكملة له والتي -أي هذه السياسة- أثمرت بعد جملة من المعاهدات والمداولات المحلية والخارجية حصولها على نصيب معتبر من شبه جزيرة الملايو التي كانت ممالكها تمثل وحدات سياسية مستقلة عن بعضها البعض في ذلك الحين، وهو الأمر الذي سهل من مهمة المغامرين والمفاوضين الإنجليز لانتقاص هذه الممالك من الأرخبيل لصالح دولتهم على أن أولى ملامح الوحدة التي شهدها هذا الجزء من العالم كانت عام 1895م حين وحدت بريطانيا سلطنات الملايو (بيراك، ونجري سمبيلان، وسلانجور، وباهنج) وسمتها فيدرالية ملايا. ولم تنضم السلطنات الملايوية الأخرى مثل كلنتان، وقدح، وترنجانو، وبرليس بسبب وقوعها تحت الاحتلال السيامي (التايلاندي) والذي كان قد ضم إليه أيضا سلطنة فطاني المسلمة (جنوب تايلاند). وفي عام 1902م طرحت بريطانيا مشروع ضم السلطنات الملايوية السالفة الذكر إلى وحدة (فيدرالية ملايا). وبعد أخذ وعطاء وجملة من الاتفاقيات واللقاءات نجحت حكومة لندن في 10 مارس 1909م، في سحب كلنتان وقدح، وترنجانو وبرليس فقط من النفوذ السيامي، و ضمها إلى الفيدرالية الملاوية. وبقيت فطاني خاضعة لسيطرة حكومة بانكوك منذ 1786م حتى اليوم، وهو الأمر الذي فتح على مسلميها صفحات من المعاناة والتشريد وضياع الحقوق السياسية والفكرية، و لا يزال وضعهم يشكل حجرة عثرة في مسيرة السلام والأمن في المنطقة.

*أستاذ مساعد في قسم التاريخ والحضارة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية -ماليزيا.

المقدمة

لا شك أن اتفاقية عام 1909م بين بريطانيا وسيام والمعروفة بـــ Angla-Siam Treaty (أو اتفاقية بانكوك) قد أثّرت كثيرا على مسلمي فطاني حيث قسمت سيام بعدها؛ فطاني إلى إمارات صغيرة. ومنها إلى محافظات إدارية تسمى بـــ (Changwad)، ونزعت شعب فطاني الملاوي المسلم من محضنه وبيئته الطبيعية؛ حيث امتداداته العرقية والدينية التي تفاعل فيها عبر قرون من الزمن، وتشكل فيها وعيه الثقافي والسياسي، إلى عالم آخر مجاور جغرافيا؛ لكنه يبتعد كثيرًا عن شعب فطاني في العرق والثقافة والدين، وهو الأمر الذي رسم واقعاً مرًا ملأه الدم والتشريد لهذا الشعب على يد حكومات سيام المتوالية، وفتح واجهةً من واجهات التأزم واللااستقرار التي تتكاثر على عالمنا الإسلامي الكبير، وسعياً منا لترميم رفاة الذاكرة، ولم شمل التاريخ وبث روح التواصل والتآزر مع هذه القضية التي تقضي على هدوء الإسلام في جنوب شرق آسيا رأينا أن ندلي في هذا الموضوع بما توفر عندنا من مصادر ومراجع محاولين إيجاد إجابات عن إشكالات تصب في سبيل تصدير القضية إلى كافة أنحاء العالم الإسلامي وإلى لفت أنظار العالم إليها، وقد حاولت صياغة هذه الإشكالات من خلال الأسئلة التالية: ما الإرهاصات السياسية التي سبقت اتفاقية بانكوك التي قضت على أحلام الفطانيين القومية؟ وما انعكاساتها على واقع مسلمي فطاني؟ وهما إشكالان كفيلان -حسب رأينا- بطرق العديد من نقاط الظل التي تكتنف هذه القضية.

المبحث الاول: ملامح عالم الملايو تحت إرادة المحتل وإرهاصات التقسيم

1. بدايات الاهتمام الغربي بالمنطقة

كانت المطامع البريطانية في العالم الملايو امتداداً طبيعياً لأحلام الدول الغربية (البرتغال، وإسبانيا، وهولندا) في هذه المنطقة، والتي حطت رحالها منذ بدايات القرن

السادس عشر الميلادي،[1] ففي عام 1596م وصلت أربع سفن تجارية هولندية إلى سومطرة وجاوا. وكانت أول اكتشاف تجاري هولندي بالمنطقة. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا زار الوفد الهولندي المنطقة ولم يزر مناطق أخرى في جزر الهند الشرقية (إندونيسيا حالياً)؟ بكل بساطة نجيب عن هذا السؤال بأن زيارة الوفد التجاري الهولندي لسومطرة وجاوا كانت بقصد التعرّف على مدى صلاحية هذه المنطقة للغزو وكذا تقصي الحقائق الاقتصادية والعسكرية، وحالة الوحدة الإسلامية والوطنية لحكومة أشيه دار السلام (1507–1699م)، وبـــ(ديماك) التي قام بتأسيسها السلطان رادين فاتح (1450-1549م).[2]

وعندما رجع الوفد التجاري الهولندي إلى أمستردام، اتفق الهولنديون على أن يؤسسوا شركة تجارية قوية مجهزة بالجنود والمدافع في تلك الأنحاء كمقدمة لبسط النفوذ على الطريقة الإنجليزية. وفي عام 1602م طفت إلى الوجود الشركة التجارية الهولندية (V.O.C) على غرار شركة الهند الشرقية (E.I.C) البريطانية التي تأسست عام 1599م، إلا أن الشركة الهولندية كانت أقوى من البريطانية لما لها من الامتيازات المالية، والتنظيمات الدفاعية. ووجدت الشركة الهولندية الشرقية فرصة سانحة لاستغلال المحاصيل الزراعية من توابل وبهارات وأخشاب بدول أرخبيل الملايو، وذلك لانفرادها بهذا الأرخبيل نتيجة انشغال بريطانيا بحروبها ضد فرنسا التي استمرت سبع سنوات (1756–1763م)، وفيها انتصرت بريطانيا وأخرجت الفرنسيين من كندا والهند حسب معاهدة باريس عام 1763م، وكان من نتائج تلك الحرب أن أصبحت

---

[1] دشن البرتغاليون هذه الأطماع باحتلالهم ملاكا سنة 1511م وقد وصلت أول سفينة برتغالية يقودها أمير البحر البرتغالي ديجولوبز دي سيكيرا عام 1509م قدّم بعد هذا الوصول تقريره لقائده البوكوركيه والذي أوصى فيه بضرورة احتلال ملاكا وهو بالفعل ما كان في العام نفسه، ثم أعيد الهجوم عليها بعد فشل الهجوم الأول حتى تمكنوا في شهر مايو 1511م من إخضاعها، وقد خلفهم الهولنديون فيها عام 1641م.

[2] A-Hasimy, *Sejarah Masuk dan Perkembangan Islam di Indonesia* (Indonesia: Percetakan OFFST, 1981), p. 232; and see Umar Hasyim, *Sunan Kalijaga* (Penerbit Menara Kudus, 1978), pp.10-12.

بريطانيا بعدها سيدة البحار، ومكّنتها هذه المعاهدة من الوصول إلى قمة القوى العظمى في أوربا وغيرها.[3] ولا شك أن غمرة النصر هذه دفعت بالطموح الإنجليزي ليمضي قدما في توسعاته خاصة في جنوب شرق آسيا حيث كانت قوة غريمتها هولندا قد آلت حينها إلى الأفول والضعف.

2. بريطانيا وسياسة الانفراد بدول الملايو

استمرت فترة الاحتلال الهولندي لبعض أجزاء بلاد الملايو نحو مائة وأربع وثمانين سنة، ومن ثم تنازلت حكومة أمستردام عن ملاقا وبعض الأراضي التابعة لها لبريطانيا نهائياً- و ذلك بأمر من ملك هولندا وليم الذي كان حينها فاراً في لندن بعد اجتياح فرنسا النابليونية لبلاده عام 1795م و لم تكن ملاقا أول الأراضي المالايوية خضوعا لسلطة بريطانيا فقد سبقتها جزيرة بينانج التي افتتحت عصر الاحتلال البريطاني في بلاد الملايو حين قام باستئجارها أحد القباطنة الإنجليز واسمه فرنسيس لايت من سلطان قدح في الشمال الماليزي سنة 1771م لصالح شركة الهند الشرقية في مدراس الهندية و لم تكن هذه الخطوة بإشراف من إدارة الشركة التي رفضت ما اتفق عليه، ثم عادت إليه ثانية عام 1784م بعد انتهاء الثورة الأمريكية حين أرسلت الشركة القبطان لايت لتجديد الاتفاق ومن ذلك الحين دخلت بينانج تحت الحكم الإنجليزي.[4]

وطِبقاً للمعاهدة التي عقدت بين بريطانيا وهولندا عام 1824م،[5] مقابل رضاء الأخيرة عن خريطة الامتداد البريطانية الجديدة في مقابل تنازلها عن بانكولين

---

[3]محمود حسن صالح منسى، **دراسات في تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر**، محاضرات قسم التاريخ والحضارة (جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية، 1970)، ص51-54.

[4]فايز صالح أبو جابر، **الاستعمار في جنوب شرقي آسيا** (الأردن: دار البشير للنشر والتوزيع، 1991م)، ص142.

[5]بعد أن استعادت هولندا عافيتها من حروب نابليون الأوروبية جددت نشاطها الاستعماري في منطقة جنوب شرق آسيا بعد أن تنازلت عن مستعمراتها لبريطانيا -كما ذكرنا- مما اضطر بريطانيا لعقد هذه الاتفاقية معها.

(Bankulen) لهولندا بسومطرة.[6] صارت الشركات البريطانية الأهلية مثل شركة بينانج البريطانية، وشركة تطوير ملاقا وسنغافورة الأهلية شركة اقتصادية استعمارية عالمية، ومن ثم تحولت إلى حكومة استعمارية مستبدة. ففي عام 1826م كوّنت بريطانيا حكومة مستوطنات المضايق (Strait Settlement) التي كانت تتكون من بينانج وسغافورة وملاقا.[7] وأوكل أمر إدارة هذه الحكومة المصغّرة لحكومة الهند البريطانية المتمركزة في كلكتا بالهند (قاليقوط سابقا)، وفي عام 1876م سلمت هذه الحكومة إدارتها إلى وزارة المستعمرات البريطانية.

3. سياسة الضم التدريجي تجاه السلطنات الملايوية

اتبعت حكومة لندن سياسة تهدئة شعور الملايويين والسير لتحقيق أغراضها خطوة خطوة، ومرحلة بعد أخرى فبعد بينانخ وسنغافورة جاء الدور على بقية السلطنات الملايوية التي شهد ضمها وتيرة منتظمة ومتسارعة نتيجة عدة عوامل تضافرت في التاريخ لعل أهمها:

1. في عام 1869م، افتتحت قناة السويس، وبذلك تضاعفت الملاحة العالمية والتجارة مع بلدان الشرق الأقصى، وتضاعف اهتمام بريطانيا بكل ما يقع على ذلك الطريق الملاحي والتجاري .

2. في عام 1871م، توحدت ألمانيا وبدأت تنافس دول أوروبا الاستعمارية .بما فيها بريطانيا في مجال التجارة والاحتلال معاً وقد أبدت منذ لحظات نشوئها الأولى رغبةً جامحةً في التمدد والتوسع كجارتيها فرنسا وبريطانيا نظراً لحجم قوتها التي استطاع بسمارك بناءها والتي استدعت موارد جديدة لصناعاتها وأسواقا لمنتوجاتها.

---

[6] عبد المنعم النمر، **كفاح المسلمين في تحرير الهند** (القاهرة: مكتبة وهبة، د.ط.، 1964م)، ص21.

[7] أبو جابر، **الاستعمار في جنوب شرق آسيا**، ص148-149.

3. نشطت هولندا في ضم المزيد ثم المزيد من أراضي الهند الشرقية (إندونيسيا حالياً) بعد تعافيها من النكبة التي أصابتها على يد نابليون حين اجتاحها مع بقية البلدان الأوروبية، وهو الأمر الذي حفز اهتمام بريطانيا لاحتلال السلطنات الملايوية المتحدة فيما بعد قبل أن تنافسها ألمانيا أو هولندا.

4. في عام 1852م، ازداد نشاط الاحتلال الفرنسي في عهد نابليون الثالث بدول الهند الصينية تتمة منها لمشروعها التوسعي الجديد الذي دشنته باحتلال الجزائر سنة 1830م ثم السنغال سنة 1857م في الجبهة الإفريقية وتوجهت بعد استتباب الأمر لها هناك إلى جنوب شرق آسيا حين احتلت عام 1863م كامبوديا ثم فيتنام، ولاوس.

5. إلحاح التجار الإنجليز والصينيين في كل من بينانج وسنغافورة على حكومة لندن بالتدخل الفوري لكبح ما سموه بالقراصنة الملايويين بمضيق ملاقا الواقعة بين ملاقا (ماليزيا) وسومطرة (إندونيسيا).[8]

6. ازدياد الطلب العالمي على معدن القصدير المستخرج من مناجم بلاد الملايو (ماليزيا حالياً) مما حتم على بريطانيا توسيع رقعة نفوذها للبحث عن مناجم أخرى غير التي كانت تحت يدها لزيادة الإنتاج وتضخيم حجم التجارة؛ وبالتالي زيادة الموارد المالية .

7. خوف بريطانيا من سياسة سيام التوسعية التي كانت تفرض سيطرتها على كل من كلنتان، وترنجانو، وقدح، وفطاني[9].

---

[8] وللقضاء على السلاطين الملايويين، ادّعى التجار الصينيون والبريطانيون في بينانج وسنغافورة أن الملاويين وسلاطينهم هم من ينشطون في القرصنة البحرية في المضيق، وذلك حتى تستجيب حكومة لندن لمطالبهم وهي الحالة التي دعمت موقف بريطانيا في الاحتلال وأسندت بذلك ظهرها إلى عوامل تلقى على الطرف المعتدى عليه. وللمزيد من التفاصيل راجع محمد عبد الرؤوف، **الملايو وصف وانطباعات** (مصر: دار التوصية للطباعة والنشر، د.ط.، 1977)، ص92؛ وراجع محمود شاكر، **اتحاد ماليزيا** (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ط.، 1972م)، ص 38-39.

[9] كلنتان، وترنجانو، وقدح: سلطنات ملايوية داخلة في اتحاد ماليزيا الحالي، أما فطاني فإنها سلطنة ملايوية محتلة من قبل سيام (تايلاند) منذ عام 1786م.

وفي ضوء تلك الملابسات العالمية والمحلية، أرسلت بريطانيا عام 1873م حاكماً جديداً إلى سنغافورة،[10] هو السير أندرو كلارك (Andrew Clarke) بدلا من ستانفورد رافلز (Raffles Stanford)، بتعليمات للتدخل في شؤون السلطنات الملايوية. وبدأ السير كلارك الاتصال بحكومة سلطنة بيراك (Perak) دار الرضوان، وكان حاكمها الراجا (السلطان) عبد الله، وكان بين السلطان (الراجا) يوسف والملك إسماعيل نزاع داخلي ضمن الأسرة المالكة سعيا للحصول على السلطة السياسية في البلاد، وقد بدأ السير كلارك سياسة التحريش بين الملك عبد الله والملك يوسف، وفي آخر المطاف أرغم السير كلارك الملك عبد الله على توقيع معاهدة الحماية في 14 يناير عام 1874م على باخرة بريطانية بجزيرة بانكور (Pangkor)، والمعروفة بمعاهدة بانكور، نفت بريطانيا الراجا عبد الله إلى جزيرة سيشل (Seychelles) بالمحيط الهندي وعينت بدله الراجا يوسف حاكما على البلاد.[11] وبموجب هذه المعاهدة أصبحت سلطنة بيراك أول سلطنة ملايوية سلبتها بريطانيا سيادتها السياسية والاقتصادية والدفاعية،[12] وتركت الشؤون الدينية والعادات والتقاليد الملايوية تحت تصرف سلطان البلاد، الذي لم يكن يملك من أمر سلطنته شيئاً سوى لقب السلطان وبعض الأمور الثانوية.

4. بريطانيا وسياسة مد الحماية

بعد أن وقعت بريطانيا مع سلطنة بيراك معاهدة الحماية، عينت فيها جيمس بيرتش (James W. Birch) مستشاراً فيها، وكان أول مستشار بريطاني في هذه السلطنة،

---

[10] كانت بريطانيا قد اشترت جزيرة سنغافورة سنة 1819م من سلطان جوهر حسين شاه بخديعة دبرها المندوب ستانفورد رافلز في معاهدة معه، لتكون بذلك سنغافورة ثاني منطقة ملايوية تخضع للاحتلال البريطاني بعد بينانج.

[11] عبد الوهاب حاج كيا، **مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر** (ليبيا: كلية الدعوة الإسلامية، 1991م)، ص61.

[12] See R.Winsted, *Malaya and History* (n. c.: n. p., 1950), pp.13-15; J.Kennedy, *History of Malaya* (n. c.: A. Majid & Co. 1993), pp.176-177.

وقد بدأ هذا الأخير بالتصرف في أمور البلاد كصاحب سلطة كاملة، فقد وصفه المؤرخ الإنجليزي ونستند (Winsted) بالقول: "معلم أولاد من العصر الفكتوري، شديد الصرامة متأكد من فرض إرادته على الطلبة ومن تسيير كل ما يجري بحزم".[13] وهو الأمر الذي لم يرق لسكان بيراك الذين بدأوا يتضايقون من تصرفات بيرتش، حتى وقعت بينه وبينهم مصادمات شديدة، مما أدّى إلى قتله من قبل أحد السكان في معركة فاسير سالاق (Pasir Salak) المشهورة وذلك عام 1875م.

في ضوء تلك الظروف، درست حكومة لندن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد، وعينت مستشاراً جديداً اسمه هيوج لو (Huge Low) (1788–1889م)،[14] وقد أنزل بعد مجيئه إلى بيراك التنكيل والعذاب بالمواطنين انتقاماً منهم بسبب ما حلّ بزميله الراحل، فجلب قوات بحرية بريطانية من هونج كونج، والهند، وبينانج، وسنغافورة، قوامها ألف جندي بريطاني، لتأديب أهالي البلاد العصاة، وأعدم ثلاثة من رجال بيراك المعروفين وعلى رأسهم داتؤ سري مها راجا ليلا Dato' Seri Mahalela، وداتؤ ساجور Dato' Sagor، وداتؤ فأناك Dato' Pa'nak بينما شرد وعذب غيرهم من الوطنيين.

لقد كان استدعاء المستشار البريطاني القوة البحرية البريطانية من أربع مستعمرات بريطانية بمثابة استعراض عضلات لقوات الحماية بشبه جزيرة الملايو، وخصوصاً في بيراك، لإدخال الرعب في قلوب الملايويين وسلاطينهم، الذين كانت الحكومة البريطانية تُبيّت حينها نية ضمّ مناطقهم وسلطناتهم واحتلالها تلبيةً لأطماعها التوسعية الاقتصادية ببيراك والأراضي الملايوية الأخرى.

---

[13] Winsted, *Britain and Malaya*, 1941, pp.15-16.

[14] كان هيوج قبل أن يتولى منصب المستشار في بيراك في خدمة أسرة جمس بروك بسرواك حوالي 13 سنة، وكان يتكلم اللغة الملايوية وكان عارفاً لبعض العادات والتقاليد لمواطني البلاد، مما سهل له التعامل مع حاكم البلاد والموظفين العاديين. انظر Kennedy, *History Of Malaya*, pp. 183-184.

وقام (مستر هيوج) بتحديث بيراك، فأنشأ مجلس برلمان محلي (Perak State Council)، يتكون أعضاؤه من سلطان بيراك، والمستشار البريطاني، ووكلاء من الملايويين، ووكيل من الطائفة الصينية. وكان لا بد من موافقة المجلس الوطني على المشروعات الإصلاحية في البلاد. كما قام بتطوير زراعة الأرز، وزراعة أشجار المطاط والشاي، والكاكاو،[15] وبناء السكك الحديدية انطلاقا من مصانع تصدير القصدير مثل (Kinta)، وتايفينج (Taiping)، وكوفينج (Gopeng) إلى ميناء فورت ويلد[16] (Port Weld) الذي تصدر منه منتوجات البلاد إلى بريطانيا، وبعض البلاد الأوروبية التي تتعامل معها.

أنشأت سلطنة بيراك في عهد (هيوج) المستوصفات والمستشفيات، وسار ركب الاهتمام بالثقافة والتعليم لخدمة الأهداف التوسعية -بجانب الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية- مساره الطبيعي. وبعد أن استتب الأمن في بيراك وسّعت بريطانيا نفوذها في كل من نجري سمبيلان، وسلانجور، وباهانج. وما إن حلّ عام 1895م حتى استتب الأمر لها، مما دعاها إلى توحيد السلطنات الملايوية السالفة الذكر، تحت حكومة مركزية واحدة يشرف عليها مقيم بريطاني، ويرجع الفضل في تأسيس الفيدرالية الملايوية البريطانية إلى جهود فرانك سويتهام Swettenham الذي أقنع سلاطين الملايو أنهم سوف لن يفقدوا أياً من سلطاتهم، وعلى هذا الأساس الزائف حسب تعبير المؤرخ هول (Hall. D.G.E) وقّع السلاطين اتفاقية الفيدرالية التي أصبحت سارية المفعول في 1يوليو عام 1896م، وصارت كوالا لمبور العاصمة

---

[15]جلب مستر هيوج أشجار المطاط من البرازيل، والشاي من الصين، وسيلان (سير لانكا حالياً)، وزرعت في مرتفعات كاميرون هايلاند، و لم تنجح زراعة الكاكاو في ملايا. انظر Kennedy, *History Of Malaya*، ص180–182.

[16]فورت ويلد أو (Se Petang) عاصمة لسلطان بيراك دار الرضوان (السابق) وعاصمتها حاليا إيبوه (Ipoh)، انظر Kennedy , *History Of Malaya,* p. 188.

الموحدة، وصار (سويتهام) المندوب السامي البريطاني صاحب السلطة السياسية.[17] وفي عام 1909م كونت بريطانيا مجلسا فيدراليا أعلى يتكون من ثمانية أعضاء، ضمّ سلاطين الملايو الأربع والمقيمين السياسيين البريطانيين الأربعة (Residents) المبعوثين من قبل حكومة لندن. ومن صلاحيات هذا المجلس إدارة شؤون الفيدرالية. والتي اقتصر–في الحقيقة–أمر تسييرها على المندوبين البريطانيين، أما سلاطين الملايو فلم تزد مهامهم على تسيير شؤون الأوقاف والمحاكم الشرعية والعادات والتقاليد الملايوية.[18] أما سلطنة جهور (دار التعظيم) فقد قبلت الحماية عام 1885م ثم جددت المعاهدة عام 1914م. وبموجب هذه المعاهدة اعترفت بوجود مستشار بريطاني. كما تنازل سلطان بروناي (دار السلام) عام 1841م عن سرواك للمغامر البريطاني جيمس بروك (James Brooke) لمساعدته في القضاء على حركة العصيان التي كانت تهدد أركان دولته، وقام هذا الأخير بتأسيس شركة برنيو الشمالية البريطانية التي فتح بها الإنجليز باب ضم كل الجزيرة. ففي عام 1846م احتلت بريطانيا جزيرة لابوان[19] التي أصبحت فيما بعد جزءاً من مستعمرات المضايق البريطانية، وقد تولت إدارتها الشركة البريطانية التجارية لبورنيو الشمالية فيما بين (1890–1907م). وقد حصلت هذه الشركة على جميع التسهيلات والامتيازات من حكومة بروناي دار السلام. وفي عام 1888م أصبح الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو التي كانت تشمل سلطنة بروناي،

---

[17] أبو جابر، **الاستعمار في جنوب شرق آسيا**، ص149–150.

[18] See Kennedy, *History of Malaya,* p. 150.

وانظر أيضا: محمود شاكر، **العالم الإسلامي ومحاولة السيطرة عليه** (بيروت: المكتب الإسلامي، 1980م)، ص31.

[19] جزيرة لابوان، وكوالا لمبور، وبوترا جايا، اتحاد الولايات الماليزية Wilayah Persekutuan، ولها وزير يشرف على الولايات المتحدة حيث يطلقون عليه بـــ.Menteri Wilayah Persekutuan

وصباح، وسرواك، محميات بريطانية تدار من قبل تلك الشركة الخاضعة أساسا لحكومة وزارة المستعمرات.[20]

المبحث الثاني: السلطنات الملاوية الشمالية بين الإرادتين البريطانية والسيامية

1. التنازلات بين بريطانيا وسيام (تايلاند حاليا)

وفي الشق الشمالي من أرض ملايو الذي كانت ممالكه تخضع لاحتلال سيام فقد بقي تحت سيطرتها نتيجة إفلاتها من الاحتلال الذي شمل بقية دول المنطقة. ولم يكن هذا الحظ نتيجة قوة سيام أو هيبتها وحنكة ملوكها بل نتيجة توازنات استراتيجية فرضتها جغرافيا السياسة، وإرادة الدول العظمى (فرنسا وبريطانيا) التي تصارعت على اقتسام تلك البلدان الضعيفة. ففي عام 1896م اتفقت الدولتان الاستعماريتان، فرنسا التي كانت تهيمن على دول الهند الصينية، وبريطانيا على أن تكون سيام دولة حاجزة بينهما[21] وهذا الاتفاق يمنع بريطانيا وفرنسا من الاعتداء على سيادة دولة سيام التي حباها القدر هذا الامتياز الفريد في المنطقة بل وفي التاريخ كله، وأشيع بعد ذلك أن حكومة باريس أخذت تضغط على (بانكوك) سراً لمنحها امتياز حفر قناة عبر كرا (جومفون بوري Cham Phan Buri حاليا) الواقع جنوب سيام، اندفاعا من الفرنسين -الذين كانوا حينها تحت تأثير الفلسفة السان سيمونية على سياساتهم – لتكرار وتثمين نجاحهم في حفر قناة السّويسّ عام 1869م بمصر.[22]

---

[20] شاكر، **اتحاد ماليزيا**، ص41-42؛ وانظر أيضا: عبد الغني يعقوب فطاني، **التاريخ السياسي الإسلامي لدولة ملاقا**، مجلة التجديد (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، العدد (9)، فبراير 2001م)، ص87.

[21] امتد نفوذ الفرنسيين إلى حدود نهر "ميكنج"الذي يفصل أراضي لاوس الغربية عن أراضي تايلاندا اليوم، وامتد نفوذ الإنجليز من الغرب الذي قدموه من الشمال الشرقي عن طريق بورما مما قرب بين مناطق نفوذ الدولتين اللتين لم يكن يفصل بينهما إلا ما تبقى من أراضي تايلاندا.

[22] أبو جابر، **الاستعمار في جنوب شرق آسيا**، ص 156؛ وانظر أيضا محمود مالح منسى، **مشروع قناة السويس** (مصر: دار الاتحاد العربي للطباعة، د.ط.، 1971م)، ص354-355.

إلا أن عين بريطانيا لم تكن غافلة عن هذا الجموح الفرنسي، فقد دفعتها نوايا فرنسا في عام 1902م، إلى إجبار حكومة دولة سيام على توقيع اتفاقية تتعهّد فيها سيام بعدم منح فرنسا أية امتيازات اقتصادية، وخاصة حفر قناة كرا (Kra)[23] مقابل حماية بريطانيا لسيام من الاعتداءات الفرنسية، وعلى شرط أن تقبل مفوضاً بريطانياً في السلطنات الملايوية (كلنتان، وترنجانو، وقدح، وبرليس) حيث كانت -في حينها- تابعة لحكومة بانكوك، وقد كان دافع الحكومة البريطانية من هذا الإجراء المضاد لفرنسا هو خوفها على نفوذها وتجارتها في مضيق ملاكا، وخوفها على ميناء سنغافورة الذي يعدّ العصب البحري الأسهل للانتقال بين المحيطين الهندي والهادي.

لكن سيام لم تهنأ بهذا الاستقرار طويلاً إذ أنه بعد سنتين فقط من الاتفاقية اعتدت الدولتان على أراضي سيام مراراً، وكان هذا الاعتداء نتيجة مباشرة لاتفاقية عام 1904م، والتي عرفت في تاريخ أوروبا بـــ (Entent Cordiale)، التي عقدتها الدولتان خوفاً من مزاحمة ألمانيا المتوحدة حديثا والتي طالبت بنصيبها من الأراضي المراكشية وجنوب وأواسط إفريقيا، وفي الشرق الأوسط والأقصى.[24]

وفي عام 1907م سيطرت فرنسا على عدة مناطق في الشمال الشرقي من أراضي سيام وضمتها إلى أراضي لاوس التي كانت تحتلها (جمهورية لاوس حالياً)، وبعد ذلك بسنتين عام 1909م أرغمت بريطانيا سيام على التخلي عن السلطنات الملايوية الأربع السالفة الذكر دون إلحاق مملكة فطاني الإسلامية بها ، ومن ثَمَّ ضمّت الممالك الأربعة إلى اتحاد الملايو، الذي سمي فيما بعد: فيدرالية ماليزيا سنة 1963م.[25]

---

[23]بزرخ كرا (kra) منطقة تقع بين شمال تايلاند وجنوبها. فإن وافقت سيام على الطلب الفرنسي حسب ما أشيع فإنها قد تكون قد فصلت بين أراضيها التي تمتد من الشمال إلى الجنوب بفاصل (مضيق كرا) المائي.

[24]منسي، **دراسات في تاريخ أروبا**، ص13.

[25]اتحاد ماليزيا يتكون من دول وسلطنات ملايوية بشبه جزيرة الملايو، وحكومتي صباح وسرواك (بشمال جزيرة بورنيو) وجزيرة سنغافورة، إلا أن الأخيرة انفصلت عن الاتحاد سنة 1965م. راجع محمود الحصري، **رحلاتي في**

وكان الهدف من هذه الاتفاقيات تقسيم العالم الملايوي الإسلامي الكبير إلى أوصال، وإضعاف قوة الأمة المسلمة بجنوب شرق آسيا وذلك بتفتيت ممالكه بين الدول القوية والفاعلة في المنطقة، وإنهاء حالة الصراع المزمن بين الدولتين الاستعماريتين اللتين باتتا مهددتين بتصاعد قوة ألمانيا المتحدة، وبين عشية وضحاها أنهت بريطانيا وفرنسا خلافاتهما، فاعترفت بريطانيا بالوجود الفرنسي بدول الهند الصينية حتى عام 1954م، ثم عملت هذه الدول باتفاقية جنيف، وقد خرجت فرنسا منها بعد معركة ديان بيان فو (Dian Vean Fo) الشهيرة بقيادة الجنرال فوجباب (Fo Jeup)،[26] في المقابل اعترفت حكومة باريس بالوجود البريطاني الاستيطاني بملايا، وسنغافورة، وشمال بورنيو.

لكن المحير في التسوية الأخيرة لجغرافيا المنطقة من الناحية السياسية هو تلك التحصيصة التي أصبحت بمقتضاها السلطنات الملايوية الأربع قدح وبرليس وكلنتان وترنجانو جزءاً من اتحاد الملايو التي كونته بريطانيا، وبقيت بمقتضاها أيضا أراضي فطاني الملايوية تحت سيطرة سيام التي كانت قد ضمتها إلى أراضيها ضمن ما ضمته من سلطنات ملايا عام 1786م والتي كانت تعد قبل هذا التاريخ جزءاً لا يتجزأ من بلاد ملايا، ولا تزال إلى هذا الحين تحت الحكم التايلاندي رغم استقلال كل دول وشعوب المنطقة، واندحار حركة الاستعمار والتوسع منذ منتصف القرن العشرين. ويتضح هذا الغموض بجملة من المراجعات التاريخية والملابسات التي اكتنفت تلك التغيرات وماجرى في داوليب صناعة القرار التي كانت ترسم مستقبل المنطقة وتخط مسار شعوبها وفق ما تقتضيه مصالحها.

الإسلام (القاهرة: شركة الثمرلي، د.ط.، 1968م)، ص126-129؛ وانظر أيضا محي الدين فوزي، عبد الخالق جلال، **سنغافورة ومشروع اتحاد الملايو الكبرى** (مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ط.،192م)، ص10-13.

[26] أبوجابر، **الاستعمار في جنوب شرق آسيا**، ص109؛ وانظر أيضا: محمد حسنين هيكل، **أحاديث في آسيا** (لبنان: دار المعارف، د.ط.، 1972م)، ص179.

عند الرجوع إلى الجلسات السرية بين الحكومتين البريطانية والتايلاندية منذ عام 1897م نرى أنهما قد اتفقتا على تقسيم شبه جزيرة الملايو. حيث أتاحت هذه الاتفاقيات لحكومة سيام فرصة ضم إقليم فطاني بشكل نهائي والقيام نتيجة لذلك بجملة من الإجراءات الإدارية بفطاني والولايات التابعة لها، والسيطرة على اقتصاد السلطنات. وفي عام 1901م وكتحرك ضد خطة سيام الاحتلالية في فطاني أرسل أميرها تنكو عبد القادر قمر الدين رسالة إلى (فرانك سويتهام) المندوب البريطاني بملايا طالبا منه أن تتدخل بريطانيا في شؤون ولايات فطاني الملايوية. وضمها إلى ملايا البريطانية كإجراء براغماتي منه حتى تنفك من الأسر التايلاندي الطويل إلى الحماية البريطانية التي كان يرى أنه لا شك في انتهائها في يوم من الأيام. وعندما زار جولا لونكون (1868-1910م) Chulalongkorn (ملك سيام) سنغافورة في يوليو عام 1901م قام المندوب فرانك سويتهام بطرح مشكلة الملايويين بفطاني أمام ملك سيام، فوعد أن يعالج هذه المشكلة، وبعد عودته من سنغافورة كلّف ابنه الأمير دامرونج (Damrong) –وكان وزيرا للداخلية– أن يدرس أوضاع المسلمين الملايويين بفطاني، فأرسل مندوبه (فيا سري سيهاديب Via Seri Sehadib) حاملاً معه وثيقة التنازل الرسمي عن فطاني لسيام، وكانت الوثيقة قد كتبت باللغة السيامية تضليلا للسلطان، وفي 24 أكتوبر عام 1901م وصل المندوب إلى تشابانج تيكا (Chabang Tiga) المقر الرسمي للسلطنة، ثم قابل السلطان فطلب هذا الأخير من المندوب أن تجرى حكومة سيام جملة من الإصلاحات الأولية، وألا تتدخل في شؤون البلاد الداخلية، وكانت مطالب تنكو عبد القادر من وزير داخلية سيام تتمثل فيما يلي:

1. أن تكون اللغة الملايوية هي اللغة الرسمية للسلطنة.

2. أن توافق السلطنة على الاستمرار في إرسال الوردة الذهبية والفضية إلى بانكوك.[27]

3. أن يكون للسلطنة الحق في تعيين الموظفين، وإجراء تحقيقات قانونية على المجرمين وإنزال العقوبات بهم.[28]

4. أن يكون للسلطنة قوات أمنية مسلحة قدرها 60 شخصا.

5. أن يعد السلطان بالتعاون مع حكومة سيام بشرط عدم المساس بقدسية الإسلام وكيان دولته.

وهي مطالب كما يبدو منها تحاول ضمان الحد الأدنى من الحرية تحت سلطة حكومة تايلاندا التي لم يكن في خطتها أي اهتمام بمطالب هذا الإقليم، وإنما أقدمت على هذا الإجراء كسلوك إرضائي، وتعبيراً عن تفاعلها واستجابتها للطلب الإنجليزي الذي قدمه سويتهام.

2. سياسة إقصاء تيار الرفض وصناعة الحلفاء

وفي خطوة مفاجئة في يوم 12 فبراير من عام 1902م، طلب مندوب وزير داخلية سيام قياسري سيهانديب (Via Seri Sehandib) من تنكو عبد القادر الحضور إلى مقره، وبعد أداء هذا الأخير لصلاة العصر حضر وبمعيته عشرون شخصا من كبار رجال دولته، وما إن وصل حتى أحاطت به قوة عتادها مائة جندي سيامي.[29] وطلب مندوب حكومة بانكوك من السلطان المثول أمامه، وقرأ عليه رسالة باللغة السيامية تتضمن الأمور الإدارية الخاصة بالولايات الملايوية الفطانية السبعة،[30] ثم طلب منه أن

---

[27]الوردة الذهبية والفضية ضريبة الولاء لحكومة سيام. وقد أرسلتها السلطنات الأخرى مثل قدح، وترنجانو، وكلنتان سنويا.

[28]Nik Anwar Nik Mahmud, Sejarah Perjuangan Melayu Patani 1786-1954 (Kulala Lumpur: UKM, 2002), p. 44.

[29]*Ibid.*, p. 47.

[30]الإمارات الملايوية الفطانية هي: فطاني، جالور، نونج بشيك، سايْ، لُقيه، جيرينج، رامان. لكن حكومة سيام ضمت هذه الإمارات وأصبحت الآن: فطاني وناراتيوات، وجالا (يالا)، وساتول وقد كانت هذه الأخيرة جزءاً من بلاد قدح Kedah.

يوقع على الرسالة، لكن السلطان رفض بكل فخر واعتزاز لأنها وثيقة تنازل عن عرش البلاد، وتسليمها رسمياً إلى السلطات السيامية. بعدها منح المندوب السيامي السلطان مهلة دقائق حتى يتخذ قراره، ليعزله بعدها عن السلطنة، ويعين حاكما جديدا بدلا عنه لتصريف الأمور.

لقد وقف السلطان عبد القادر موقفاً عظيماً حين رفض التوقيع على وثيقة التنازل، مفضلا السجن على الاعتراف بتسليم أرضه لسيام. ومن ثم قبض عليه وعلى سلاطين الملايو الفطانيين الآخرين وأودعوهم سجن فيسنولوك (Vesonolock) ببانكوك، وعينت سيام حاكماً جديداً لسلطنة فطاني وهو راجا فيتاي (Vitai) الشهير بـــ(كودير) وكان مجبراً وعميلاً لحكومة سيام. وبهذا الحدث الجليل أصبحت فطاني بولاياتها السبع خاضعةً بشكل رسمي وبقبضة حديدية لتايلاندا.

وقد كان موقف بريطانيا التي كانت تحتل ملايا وسنغافورة، وشمال بورنيو مقتصراً على الاحتجاج وبشدة، على الخطوة التايلاندية التي لم تكن في حقيقة الأمر قد لامست جانب الخطر في المصالح البريطانية بل بالعكس باركت في الخفاء ما فعلته سيام، تمهيدا منها لنزع الولايات الشمالية الملايوية الأربعة من سلطة الحكومة التايلاندية.

وفي عام 1907م اجتمع فاكيتا (Pageta) المندوب البريطاني المقيم لدى حكومة سيام مع المستر ستروبل (Strabeal) المستشار البريطاني لحكومة سيام وأبدى الثاني استعداد حكومة بانكوك للتنازل عن كلنتان (Kelantan)، وترنجانو (Terengganu)، للسلطات البريطانية بملايا بشرط إلغاء الامتيازات البريطانية لدى السلطات السيامية. وقد حاولت لندن من خلال هذه المحادثات جس نبض سيام في تسليم الولايات الملايوية الفطانية (فطاني، لقية، رامان، وساتول) إلى السلطات البريطانية بملايا على أساس أن سكانها ينتمون إلى أصول ملايوية.[31]

---

[31] *Ipid*., p. 99-100.

وقد عقدت اجتماعات عدة بين وفدي الحكومتين تناولا فيها القضايا التي تتعلق بالولايات الملايوية الفطانية. وفي الجولة الأخيرة وافقت سيام على أن تترك برليس (Perlis) وبعض الجزر مثل جزيرة لنكاوي (Langkawi) لبريطانيا بشرط أن تمنح حكومة لندن قرضا مالياً قدره أربعون ألف جنيهٍ استرليني لحكومة سيام لإتمام بناء خط السكك الحديدية من بانكوك إلى سونجاي قولوق(Sungai Golok) بجنوب تايلاند، وقد اشترطت حكومة بريطانيا في بلاد ملايا في المقابل أن ترسل دولة سيام مساعدات من الأرز لإغاثة الجنود الملايويين الذين انضمّوا إلى لواء الجيش البريطاني.

3. أحداث 1904-1933م

قضى السلطان تنكو عبد القادر قمر الدين في السجن بعد حادثة فبراير 1902م نحو سبعة وعشرين شهرا، ثم أفرج عنه وعاد كفرد عادي إلى مسقط رأسه في13 مارس عام 1904م على سفينة خاصة سميت جكرا بونج سا (Chakra Bongsa)، بعد أن وعد السلطات السيامية بألا يتدخل في شؤون سلطنة فطاني السياسية، وأن يطيع أوامر السلطات السيامية. غير أن الأوضاع بدأت تتطور إلى الأسوأ على مستوى قضية شعبه فقد قسمت دولة سيام –بناءً على حالة الاستقرار الذي فرضته بالقوة– فطاني إلى إمارات وولايات أطلقت عليها (Changwad). وقد اعتبرت هذه التقسيمات حينها مسألة داخلية لحكومة سيام، لذا لم يسجل التاريخ أي تدخل أو احتجاج لبريطانيا في هذا الشأن. وهو الواقع الصعب الذي لم يعد السلطان عبد القادر قادراً على التصرف حياله بشيء نتيجة تجريده من منصبه وصلاحياته، لذلك اضطر عام ١٩٠٥م إلى ترك أرض آبائه وأجداده رفقة عائلته، وهاجر إلى سلطنة كلنتان (دار النعيم) بعد أن سمحت له بريطانيا بالهجرة إليها، أين وافته المنية فيها رحمه الله عام 1933م.

وبحلول عام 1909م، وتحديداً في 10 مارس؛ شهدت الأمة الملايوية بشبه جزيرة الملايو الإسفين الأخير الذي دق في نعش القضية الفطانية، حيث عقدت لندن

وبانكوك اتفاقية الحدود التي وقعها نيابة عن حكومة سيام الأمير ديوا وانج سا قاروب راكسين (Dewa Wangsa Vorpratakin) وعن بريطانيا الجنرال ويستن جار جيراند رالق فاجر (Westengrand Page). والتي عرفت في التاريخ باتفاقية (Anglo-Siam)، وهي الاتفاقية التي ختمت بها بريطانيا وسيام سلسلة محادثتهما الطويلة بشأن تقاسم أراضي الشعب المالايوي، وتعد الاتفاقية نقطة سوداء في تاريخ دول شبه جزيرة الملايو الحديث وفي تاريخ الاحتلال البريطاني للمنطقة لأنها قسمت الشعب الملايوي، وحدّت الحدود بينه، فاصلة الأقارب والأهالي والأحباب في المنطقة الجغرافية الواحدة عن بعضهم البعض، وأنشئت مراكز الحدود والتفتيش، وقد كان من بنود هذه الاتفاقية:-

1. تسليم دول الملايو قدح، وكلنتان، وبرليس، وترنجانو، وبعض الأقاليم بجنوب فطاني، وجزيرة لنكاوي إلى حكومة ملايا البريطانية، وتنازل سيام عنها بشكل نهائي.
2. تلتزم حكومة سيام أمام حكومة بريطانيا بعدم عقد أي معاهدات سرية مع الدول الغربية.[32]
3. التزام سيام بعدم منح ولايات الملايو الفطانية إلى أية دولة غربية. وكان خوف بريطانيا منصباً حول الطموح الهولندي التي كانت-هولندا- تحتل إندونسيا، وفرنسا التي كانت تسيطر على فيتنام، وكامبوديا، ولاوس.
4. تمنح امتيازات خاصة للبريطانيين المقيمين بسيام، كما تؤمن حماية كاملة للأوروبيين الذين كانوا مستشارين لحكومة بانكوك.
5. للبريطانيين المقيمين ببانكوك الحق في شراء الأراضي وامتلاكها.
6. أن تدفع حكومة ملايا البريطانية ديون الولايات الملايوية التي سلمتها بريطانيا لحكومة سيام.

---

[32] وكان المقصود بالتحديد فرنسا التي كانت تحتل دول الهند الصينية (التي تضم اليوم دول فيتنام، وكامبوديا، ولاوس)، وهذه الدول لها حدود مشتركة مع سيام مما يعطي هامشا واسعا للأطماع الفرنسية.

7. إعطاء قرض مالي بريطاني لحكومة سيام لإتمام بناء خط السكك الحديدية من بانكوك إلى سونجاي قولوك.

8. ألا تتدخل بريطانيا في شؤون الولايات الملايوية الفطانية بما فيها ولاية ساتول التي كانت قطعة من سلطنة قدح (دار الأمان).[33]

4. محاولات التسوية النهائية وإغلاق ملف فطاني

كان تنكو محمود محي الدين[34] بن السلطان تنكو عبد القادر قمر الدين (المخلوع) والذي اختير من طرف الفطانيين كممثل عنهم ومتحدث مع ضباط انقلاب 1932م يأمل في مساعدة بريطانيا في ضم الولايات الفطانية إلى وحدة ملايا البريطانية. لذلك عمد إلى تكثيف الاتصالات معها بغية الوصول إلى حل بعد أن باء اتفاقهم مع العسكريين بالفشل وهي الاتصالات التي لم تثمر شيئاً نتيجة سياسة التماطل والتريث التي كانت تطبع الإجراءات البريطانية في هذه القضية تحت إملاء اتفاقية 1909م التي يبدو أنها قد أوقفت النهم البريطاني حينها في ضم المزيد من الأراضي والدول في تلك المنطقة، لذلك لم يكن أمام الأمير محمود محي الدين من سبيل غير تكوين حزب سياسي يحمل القضية ويعطيها صبغةً مؤسساتيةً وهو ما كان بالفعل حين أسس حزبه باسم "قامفر" (Gampar)، أي "Gabungan Melayu Patani Raya" عام 1948م

---

[33] حاج عبد الرحمن داود، Sejarah Negara Patani Darussalam، (بالحروف الجاوية) (يالا: دريس ميديا، ط8، 2006)، ص81؛ وانظر أيضا **إسلاميكا ستوديكا** (جاكرتا: جامعة شريف هداية، العدد (2)، 2003م)، ص156-157.

[34] ولد في30 أغسطس 1908م في كلنتان، والتحق بالمدرسة الدينية عام 1917م. أرسله والده (تنكو عبد القادر) عام 1920م إلى بانكوك ليلتحق في كوليج (Assimption)، رجع من بانكوك والتحق بالمدرسة الحكومية البريطانية English Government School، ودرس في الكلية الملايوية M.C.K.K بكولا كانسار، بيراك. ثم التحق بمدرسة Penang Free School عام 1928، والتحق بفرقة عسكرية ملايوية بريطانية (Kelantan Volunteer Force)، وفي عام 1937 عمل مذيعا في (All India Radio) بالهند، لكشف المخططات اليابانية بالملايو، وفي 1945م، عاد الأمير تنكو محي الدين إلى كلنتان وهو يحمل مرتبة Mejar. وتولى بعد ذلك عدة مناصب إدارية ودينية. توفى سنة 1954م.

See: Mohd Zamberi, Harimau Malaya, Biografi Tengku Mahmud Mahyiddin (Bangi: UKM, 1999), pp. 35-37.

والذي يعنى اتحاد ملايو فطاني العظمى، وقد حاول هذا الحزب الجديد أن يتعاون مع الحزب القومي الملايوي (Parti Kebangsaan Melayu Melaya) 1945م PKMM الذي كان يترأسه برهان الدين الحلمي الذي كان ينادي بوحدة الأمة الملايوية الناطقة باللغة الملايوية. لقد عمد الأمير محمود إلى هذا السبيل السياسي قناعةً منه بمدى نفعية السبل السلمية السياسية في حلحلة مثل هذه القضايا، ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها حزب Gampar وPKMM لم يتمكنا من تحقيق أحلام الملايويين، نظراً لاستحكام قبضة حكومة تايلاند على خيوط القضية، وخضوع بريطانيا لإملاءات معاهدة (Anglo-Siam)، حيث اتفق على تقسيم عالم الملايو وفق خطة مصلحية تراعي مصلحة الدولتين دون أي تقييم لآمال الشعب الفطاني المعني بها، ولم يشفع أمام بريطانيا أماني تنكو محمود بضم فطاني إلى مناطق النفوذ البريطاني والتي عبر عنها في رسالة خاصة أرسلها إلى حكومة لندن.

وهو الوضع الذي أدى إلى انسداد سبل الحلول في وجه الشعب الفطاني الذي فقد الأمل في السعي السياسي لحل قضيته القومية مما أدى إلى حالة من الفوضى والتوتر في الأوساط الفطانية؛ حيث شهدت مناطق دولة فطاني العديد من عمليات الاحتجاج والعصيان والتمرد على الإرادة التايلاندية؛ مما أدى إلى تحرك سريع من طرف السلطات التايلاندية وحليفتها البريطانية لبسط إرادتهما بالقوة.

وفي 16 نوفمبر عام 1948م، وبناء على طلب عاجل من قسم الشؤون الخارجية البريطانية عقد اجتماع بين هنري كورني (Henry Gurney) المندوب السامي البريطاني بملايا، والسير توماس سفير بريطانيا لدى حكومة سيام، وميجر جنرال بيجَرْ (Beajer) مندوب اتحاد ملايا البريطانية، والكابتن دينيس (Denis) القنصل البريطاني بـــ Songkla (سنقورا سابقا) جنوب تايلاند. والكولونيل هيسلوك (Hecaslock) رئيس الدائرة العسكرية بسفارة بريطانيا ببانكوك، وتشرشل (Sherceal) المستشار

البريطاني لسلطنة كلنتان (Kelantan).[35] وقد ترأس هذا الاجتماع مالكولم مكدونالد، فخرج المجتمعون من هذا اللقاء السري بنقطتين مهمتين، الأولى: كيفية القضاء على نشاط الحزب الشيوعي بملايا (Parti Komunis Malaya)[36] الذي اتخذ أراضي جنوب تايلاند المتاخمة لحدود سلطنتي كلنتان وبيراك (الخاضعتين لحكومة ملايا البريطانية حينذاك) مركزاً للهجوم على المنشآت الحربية البريطانية فيها، وكان القضاء على الشيوعيين يستوجب التعاون مع حكومة بانكوك التي كانت تسمح لهم بالقيام بعمليات هجومية على المواطنين الملايويين العزل، والمؤسسات الحربية البريطانية.

والثانية: قطع دابر حركة تنكو محمود محي الدين، والحد من حالة الرفض والفوضى التي تبديها تجاه سياسات التسوية البريطانية التايلاندية في المنطقة.

وقد استوجب القضاء على حركة الشيوعيين الملايويين التباحث الجدي مع حكومة فيبون سونجكرام[37] للبحث في حل قضية الملايويين الفطانيين، والحدود المشتركة بين ملايا البريطانية وأراضي الملايو بجنوب تايلاند التي كانت الشيوعية الصينية الملايوية تتخذها مركزا للهجوم على المصالح البريطانية.

وفي 29 نوفمبر عام 1948م سافر ميك دونالد إلى بانكوك لعقد اجتماع مع رئيس وزراء سيام فيبون سونجكرام وكانت نتائج الاجتماع في غاية الأهمية، ولعل أهمها على الإطلاق موافقة بريطانيا على عدم تدخل حكومتها بملايا في شؤون الولايات الملايوية بجنوب تايلاند، وفي 9 يناير عام 1949م تم اجتماع آخر بين وفدي

---

[35]Mahmud, *Sejarah Perjuangan Melayu Patani*, pp22-24; see Kennedy, *History of Malaya*, pp. 80-82

[36]تكون هذا الحزب برئاسة شي فينج (Chee Peng) عام 1930م، وقد انضم إلى هذه الحركة بعض الملايويين: أمثال رشيد مايدين. وقد تأسس في بادئ الأمر نتيجة الاضطهاد الذي تعرض له الصينيون في ملايا من طرف اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية ثم لم يلبث أن تحوّل إلى طابع شيوعي ولما انقضت الحرب العالمية رفع الحزب سلاحه ضد رجوع البريطانيين إلى ملايا ثم ضد الحكومة الماليزية بعد الاستقلال.

[37]تولى الوزارة مرتين 1938-1935 ثم 1947-1957م، وسمح للجيش الياباني بالنزول في أراضي (جنوب تايلاند) ومنها إلى ملايا وسنغافوراة أثناء الحرب العالمية الثانية 1941-1945م.

الحكومتين بشأن الحدود. وبعد هذا الاجتماع زار مستر براون (Brown) المسؤول بالقنصلية البريطانية بـــ (Songkla) [38] الولايات الملايوية الفطانية (المحتلة من قبل تايلاندا) بأمر من ميك دونالد للحصول على المعلومات وتتبع الأحداث فيها. وبعد زيارته لفطاني زار سلطنة كلنتان التي كانت تخضع حينها لسيطرة حكومة لندن. وبعد هاتين الزيارتين المهمتين قدّم تقريرا وافيا للحكومة البريطانية بملايا، جاء فيه:-

1. ضرورة التعاون القوي بين الجنود البريطانيين وبين البوليس السياميين في القضاء على الحركة الشيوعية، التي كانت تجسد هاجسا لبريطانيا والغرب بشكل عام نتيجة بداية التمدد الشيوعي في المنطقة والذي كان يهدد مصالحها في المنطقة بتبنيه منظومة الأفكار المؤسسة للتحرر والثورة ومعاداة الليبرالية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وهو بالتحديد ما بات يهدد أمن ملايا البريطانية.

2. القضاء على حركة تنكو محمود محي الدين وأنصاره، استجابة لرغبة حكومة تايلاندا التي وافقت على التعاون في حل قضية حزب الشعب الشيوعي في مقابل مساعدتها في إسكات الأصوات المطالبة بحرية فطاني أو ضمها لباقي أقاليم الملايا.

3. ملاحقة الوطنيين والسياسيين الفطانيين من قبل الطرفين وهو البند الذي وضع الوطنيين الفطانيين في حرج كبير، نظراً لاتخاذهم أراضي إقليم كلينتان كمنطلق آمن في سعيهم لنيل حريتهم ونظرا لما يمثله وجودهم بين بني جلدتهم ودينهم من دعم معنوي ومادي يساعداهم في هذا المسعى.

وبعد إقرار توصيات المسؤول البريطاني في (Songkla) بدأت الحكومة البريطانية في الإعداد لتنفيذها، إذ طلب السير توماس سفير بريطانيا لدى حكومة سيام من المسؤوليين البريطانيين بحكومة ملايا القيام بالإجراءات الآتية:

---

[38] سونجلا Songkla (Songora) سابقا كانت سلطنة ملايوية أسسها داتو مونجول (Monggol) ومع الأخطبوط السيامي من الشمال استطاعت القضاء عليها 1680م. راجع
Ahmad Omar, *Capakia, Politik Thai dan Masyarakt Islam di Selatan Thailand* (Kedah: Pustaka Dar as-Salam, 1999), pp. 16-18.

1. مراقبة وملاحقة رؤساء الحركات الوطنية الفطانيين في كل من كلنتان وقدح وبرليس منها حركة تنكو عبد الجلال[39] وابنه تنكو عبد القادر بوترا بـــ باسير بوتيه (Pasir Putih) بكلنتان.

2. تحديد الإقامة الجبرية على الحاج شمس الدين[40] وإرجاعه إلى بانكوك.

3. تكثيف عملية ملاحقة الشيوعيين والتي يجب التنسيق فيها مع الحكومة التايلاندية .

4. إلقاء السلطات السيامية القبض على المجاهد حاج سولونج بن عبد القادر رئيس قسم الشؤون الدينية بولاية فطاني بتهمة تحريض الفطانيين ضد السياسة السيامية التعسفية.

وقد نفذت حكومة بانكوك بند الاتفاقية الخاص بملاحقة الشيوعيين الذين يهاجمون ويتخذون حدود تايلاندا مع ملايا للهجوم على البريطانيين، وفي الوقت نفسه أبقت على وجودهم سراً لأنهم كانوا –ولا يزالون– عوناً لها في محاربة الحركات التحريرية الفطانية المجاهدة.[41]

وبعد أن تأسس حزب استقلال ماليزيا سنة 1951م الذي قاد البلاد إلى الحرية التي تحققت سنة 1957م علق الملايويون الفطانيون بجنوب تايلاندا آمالهم على الحكومة الجديدة التي تولى رئاستها تنكو عبد الرحمن بوترا الحاج، والذي أدلى بتصريحات

---

[39]تنكو عبد الجلال، آخر سلطان ملايوي بـــ(تالوبان) Saiberi حاليا، وباسير بوتيه (Pasir Putih) في كلنتان. وهي منطقة توطين للمهاجرين الفطانيين الهاربين من تعسفات الحكومة السيامية حينذاك.

[40]هو أحد قادة العمل السياسي كان من الفطانيين الذين نفتهم سيام إلى بانكوك ولنشاطه نفي إلى كلينتان ثم أعيد إلى بانكوك نظرا لما كان يقوم به من نشاط سياسي مناهض لسيام انطلاقا من كلينتان.

[41]أصدر مركز أبحاث شؤون الجاليات في لندن دراسة في شهر كانون الأول ديسمبر عام 1969م عن تايلاندا جاء فيها: "ولعل التساهل النسبي الذي تبديه السلطات التايلاندية تجاه الإرهابيين الصينيين قد تأثر بأهميتهم كقوة مساومة للتقرب إلى بكين ولكن استيعاب الشعب المسلم يعطى الأولوية الكبرى". لتفاصيل أكثر ينظر محمود شاكر، **فطاني** (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، د.ط.، 1978م)، ص68-74.

سياسية وطنية قومية تعطي للقضية الفطانية بعدها الإقليمي القومي،[42] و لم تستمر هذه الآمال في العيش طويلاً فقد أجهضت حين خيّبت الحكومة الجديدة آمالهم بتمسكها بنصوص الاتفاقية التي عقدت بين حكومتي لندن وبانكوك عام 1909م.

المبحث الثالث: انعكاسات اتفاقية بانكوك على واقع مسلمي فطاني

1. تحدي الهوية بعد اتفاقية بانكوك

بناء على بنود هذه الاتفاقية التي منحت لسيام الاعتراف الرسمي بملكيتها لأرض فطاني وأكسبتها الشرعية الدولية التي تمكنها من إطلاق يدها في الأراضي الفطانية ومن حينها بدأت حكومة سيام في إجراء جملة من التغييرات التي من شأنها أن تسدل الطابع السيامي على الأراضي الفطانية[43] أو مايسمى في علم السياسة بإجراءات الوضع النهائي، ففي عام 1909–1921م، أجبرت حكومة سيام الفطانيين على تغيير جنسيتهم الملايوية إلى الجنسية السيامية، وبدأت في تطبيق جملة من القوانين والمراسيم التي من شأنها أن تدمج الشعب الفطاني في البوتقة السيامية للقضاء على هويته الملايوية المسلمة. ففي عام 1921م فرضت وزارة التربية والتعليم بحكومة سيام على الملايويين الفطانيين إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية بإرادة القانون رداً على رفض الفطانيين إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية لخوفهم على عقيدتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأخلاقهم الإسلامية، وفي خطوة أخرى عمدت حكومة سيام بغية فك النسيج

---

[42] تولى الراحل تنكو عبد الرحمن فوترا الحاج وزارة اتحاد الملايو (ملايا) 1957-1963 ووزارة اتحاد ماليزيا من 1963-1970م. انظر شاكر، **إتحاد ماليزيا**، ص 88-89.

[43] لم يكن أول عهد أرض وشعب فطاني بعمليات الدمج والمسخ هذه مع اتفاقية بانكوك بل يعود تاريخ بدايتها إلى سنوات الاحتلال الأولى إذ أنه بعد فشل ثورة داتو فنكالان سنة 1808م وثورة تنكو دين سنة 1821م عمدت الحكومة السيامية إلى فرض إجراءات تعسفية شملت الجوانب الثقافية والسياسية كان الهدف من ورائها إماتة روح الرفض والمقاومة في نفوس الشعب الفطاني. هذه الإجراءات اكتسبت باتفاقية بانكوك 1909م نفساً جديداً ومصداقيةً رسميةً بحيث أصبحت المنطقة جزءاً رسمياً من تايلاندا يحق لها أن تسوس أمرها كما تشاء.

الاجتماعي الموحد للشعب الملايوي وكسْر انفراد الجنس الملايوي بتلك المنطقة تهجير السياميين إلى أراضي فطاني وتوطينهم هناك بغية إحداث خلل في تركيبة البنية الإثنية والعرقية في المنطقة تمكنها من بسط نفوذها وتمرير قوانينها وفرض سياساتها بحجة وجود سياميين بوذيين في تلك الأرض وهي الطريقة المثلى التي تمكّن بها الاستعمار القديم والحديث من إحداث شروخ غائرة في بنية المجتمعات المستعمرة في شتى أنحاء العالم إذ لا نكاد نعثر على شعب من الشعوب دان في تاريخه لاستعمار ما و لم يتعرض لمثل هذا النوع من التشتيت والتفكيك. وللوقوف على حجم هذا التدفق التايلاندي البوذي على أرض فطاني يكفي أن نعرف أن عدد التايلاندين المهجّرين إلى فطاني بلغ سنة 1967م 50000 نسمة أي حوالي 8000 عائلة[44] إضافة إلى ما تحصل عليه كل عائلة من تلك العوائل من أرض للسكن والزراعة.

وبعد انقلاب 24 تموز 1932م ضد الملك راما السابع والذي أفرز تحويل نظام الحكم الملكي المطلق إلى نظام ملكي دستوري اشتد الوضع على الجبهة الملايوية بعد أن حداهم الأمل في التغيير نظراً للوعود التي تلقوها من طرف الثائرين قبيل الانقلاب فتقدم سلاطين فطاني بجملة مطالب من شأنها إعادة حقوقهم القومية المهدورة وقد تمثلت هذه المطالب في:

1. أن يعين حاكم واحد على محافظات ولايات فطاني ساتول ويالا وبنغارا وفطاني.
2. أن يكون موظفو هذه الولايات من مسلمي فطاني.
3. أن تكون لغة التعليم في ولايات فطاني هي اللغة المالايوية.
4. أن تكون اللغة الملايوية الفطانية لغة رسمية مثل اللغة التايلاندية.
5. أن تخصص 80% من موارد ولايات فطاني لصالح شعب فطاني.

---

[44] شاكر، **فطاني**، ص61.

6. تكوين مجلس إسلامي خاضع للسلطة المحلية وتكون له جميع الصلاحيات لتوجيه شئون المسلمين.

7. الاعتراف بالشريعة الإسلامية كقانون يتحاكم إليه المسلمون في المحاكم الشرعية الخاصة بهم.

8. أن تكون الجنسية الملايوية هي الجنسية الاعتبارية في المديريات الفطانية الأربع[45] والتحليل البادي من خلال التمحّص في هذه المطالب ذات السقف العالي يؤدي بنا إلى استنتاج مدى حجم الوعود التي تلقاها الفطانييون من قبل قادة الانقلاب. والتي لم تكن في حقيقة الأمر سوى وعود ظرفية انتهازية قصد منها جمع التأييد الشعبي لانقلاب عسكري على النظام الملكي ذي البعد الدوغماتي المتوغل في الهوية والثقافة السيامية. فبمجرد أن استتب الأمر للعسكر أبدوا تنكراً لما كان بينهم وبين الفطانيين من اتفاق بل وزادوا الطين بلة من خلال جملة من القوانين التي سنت في عهدهم ذات العلاقة بالشؤون الثقافية والاجتماعية.

ففي عام 1938م وبعد تولي الفريق الأول ريول سنقرام السلطة في تايلاندا بدأ هذا الأخير في سن الإجراءات الأكثر تطرفاً في تاريخ معاناة الشعب الفطاني[46] ففي عام 1938م أصدر جملة من التعليمات تنص على الآتي:

- البوذية هي الديانة الرسمية للدولة وعلى كل تايلاندي أن يعتنق الدين البوذي ولا يجوز ممارسة أي دين آخر.
- تكون كل الأسماء المسجلة للمواليد الجدد أسماء تايلاندية وباللغة التايلاندية.
- الزي التايلاندي إجباري على كل تايلاندي.

---

[45] رءوف شلبي، **الدولة الإسلامية في فطاني وجزر الفلبين** (الكويت: دار القلم، 1982)، ص68-69.

[46] شاكر، **فطاني**، ص50.

• اللغة التايلاندية هي اللغة الرسمية في جميع الشئون الحكومية والمدارس والمعاهد ومصالح المواطنين.[47]

وفي سنة 1940م شكّل لجنة للعمل على تطبيق هذه التعليمات وبعث القومية السيامية التايلاندية البوذية، وقد عملت على بث تقاليدها وعاداتها البوذية، وأغلقت المساجد والمدارس الإسلامية، وأجبرت المسلمين على دخول المعابد البوذية ولبس الملابس القصيرة الأوروبية.[48] وتحكي الصحفية البريطانية بارارا وتنغهام جونز التي زارت المنطقة؛ حال المدارس الإسلامية في فطاني بعد هذه الإجراءات قائلة:

إن الحظر الذي فرض على التعليم الفطاني قد أثار ضجة عارمة، إن القوانين المجحفة والحظر الذي فرض على المدارس الملايوية والذي كان قد رفع مباشرة بعد زمن التحرر عندما كانت سيام ومازالت ينظر إليها نظرة العدو، هذه القوانين قد طبقت الآن، وعلى طول الطريق كنت أرى المدارس الملايوية مغلقة ومهجورة وحتى المدارس الإسلامية الخالصة قد طبقت عليها هذه القوانين.[49]

وفرضت اللغة التايلاندية كلغة رسمية ووحيدة في جميع الشئون الحكومية والمدارس والمعاهد ومصالح المواطنين، وفرض على الفطانيين الذين يرغبون في العمل في الأسلاك الحكومية التحدث باللغة التايلاندية وهو الأمر الذي مس بعمق هوية الفطانيين الذين كانوا يعتبرون دينهم ولغتهم الملايوية ذات الكتابة العربية تميزهم الثقافي الذي يحصنهم جملة من التحديات المتهاطلة عليهم في عالم يعج بالديانة البوذية.[50] وهي مخاطر أرقت مضاجع الشعب الفطاني أكثر مما أرقته الإجراءات التايلاندية الهادفة إلى السيطرة على

---

[47] شلبي، **الدولة الإسلامية في فطاني وجزر الفلبين**، ص69.

[48] **المصدر نفسه**، ص69-70.

[49] شاكر، **فطاني**، ص66.

[50] لاطلاع أكثر على هذه السياسات يرجع إلى "مذكرة جبهة التحرير الوطنية الفطانية إلى المؤتمر السابع لوزراء الخارجية للدول الإسلامية بتركيا 1976م، وكذا المؤتمر الثامن بليبيا عام 1977م.

اقتصاد البلاد، وشراء الأراضي من الملايويين بأسعار مرتفعة، وإقامة المجتمعات الزراعية، وإنشاء المراكز العلمية التي تناصر سياسة الدولة.[51]

2. حركة الكفاح المسلح من أجل التحرير

لقد كان من أهم نتائج اتفاقية بانكوك على مسلمي فطاني أن وصل هؤلاء – الفطانيون– إلى قناعة نجاعة الحل المسلح لقضيتهم، و لم تكن هذه القناعة وليدة تلك الإرهاصات والظروف بدءًا بل امتدت مسيرة الكفاح والمطالبة باسترجاع الحقوق المغتصبة، وتقرير المصير بفطاني (دار السلام) منذ عام 1786م حين دخلت القوات السيامية أرض فطاني واستمرت، لكنها التقطت روحاً جديدة لها بعد هذه الاتفاقية. وقد وظف الفطانيون كل السبل المعهودة لاسترداد الحق المهضوم طارقين بذلك كل الأبواب، والتي كان من بينها المقاومة المسلحة التي يلجأ إليها كل معتد عليه بعد استفراغ الأمل في غيرها من السبل، كما لم يتجاوز الملايويون الفطانيون الأسلوب السلمي الذي سار في الكثير من الأحيان بموازاة الكفاح المسلح وذلك عن طريق انضمام بعض السياسيين الملايويين المسلمين إلى الأحزاب السياسة الحكومية. وكذا تأسيس الأحزاب السياسية الوطنية والدينية مثل الحركة القومية الملايوية لتحرير فطاني (BRNMP) عام 1962م، والجبهة الفطانية المتحدة BNPP عام 1968م، والجبهة القومية لتحرير فطاني التي تغيرت فيما بعد إلى إسم الجبهة القومية الإسلامية لتحرير فطاني (BIPP)[52] عام 1968م. وهو الوضع الذي دفع حكومة تايلاند إلى بذل جهود الخفاء والتي من شأنها أن تشتت جهود هذه الأحزاب وتحد من فاعليتها، ومما ساهم في إنجاح سياسة كتم الأنفاس هذه؛ غياب أي نوع من أنواع التأييد من قبل الدول

---

[51]على محمد جريشة، **رسالة حول الغزو الفكري المعاصر** (مكة المكرمة: منشورات رابطة العالم الإسلامي، د.ط.، 1408هـ)، ص20-22.

[52]Omar, *Capakia, Politik Thai dan Masyarakt Islam di Selatan Thailand*, pp. 298-299.
وانظر أيضا شلبي، **الدولة الإسلامية في فطاني وجزر الفلبين**، ص85-87.

الإسلامية[53] التي تجمعها علاقات دبلوماسية مع حكومة بانكوك، ودول اتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN)، والمؤسسات الدينية الإسلامية الدولية. وقد أدت هذه الخطوة التي انتهجها الفطانيون إلى تدهور الوضع الأمني في مناطقهم نتيجة العمليات المسلحة وكثرة الاعتقالات السياسية والاجتياحات العسكرية التايلاندية الساعية إلى إخماد تلك الحركات المسلحة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن تلك الإجراءات لم يكن ينظر إليها من طرف المجتمع الدولي كأنشطة تحررية ذات أحقية تاريخية بل على العكس كان ينظر إليها على أساس أنها عمليات تمرد ومحاولات انفصال عن تايلاندا الموحدة وهي النظرة التي بلورتها اتفاقية بانكوك التي سوقت فكرة كون فطاني جزءاً لا يتجزأ من أراضي تايلاندا وأعطتها بعدها الرسمي.

3. اجتماعات مدينة هدياي وأثرها في القضية الفطانية

لقد أدى الزخم الإعلامي الذي فرضته الأحزاب الفطانية لتصدير قضيتها، إلى السعي في محاولات حثيثة من أجل إغلاق ملف قضية مسلمي فطاني، حيث برمجت القضية ضمن جدول أعمال لاجتماعات دول جنوب شرق آسيا، وتم تعليقها على خرائط مؤتمرات الدول الإسلامية. وفي 12 ديسمبر عام 1989م، عُقدت اتفاقية بين حكومتي ماليزيا وتايلاند في مدينة هدياي (Hadyai)[54] وقد حضر هذا الاجتماع المستر شينج فينج (Che Ping) رئيس الحزب الشيوعي الملايوي الذي كان يعادي

---

[53]للوقوف على حجم المساعي الفطانية في إسماع القضية إلى هذه الجهات يرجع إلى اللوائح المقدمة للمؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في استنبول بتركيا عام 1976م والثامن المنعقد في طرابلس عام 1977م ومذكرة الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي المقدمة في المؤتمر الثامن والخطاب الذي ألقاه الأمين العام للمنظمة المتحدة لتحرير فطاني في دمشق عام 1978م .

[54]مدينة سياحية بمحافظة سونجلا (Songkla)، في الحدود المتاخمة بين ولايتي برليس وقدح الماليزيتين، تستقبل سنويا آلاف السواح من ماليزيا والدول الغربية.

حكومة ملايا (ماليزيا) المستقلة. وقد كان الدافع من وراء هذا الاجتماع سعي حكومة كوالا لمبور التي لها مصالح خاصة تتمثل في القضاء على الحركة الشيوعية التي كانت تتخذ ولايات جنوب تايلاند المتاخمة لحدود ماليزيا نقطة الانطلاق لنشاطها. وكذلك حكومة بانكوك كان في رأس خطة مصالحها؛ القضاء على الفطانيين المطالبين بحقوقهم وشل حركاتهم والذين كانوا يجدون في الولايات الماليزية الشمالية دعمهم المعنوي والمادي وخصوصاً في ولاية كلينتان. وقد انطلقت المحادثات تحت مظلة الشكوك والاتهامات المتبادلة حيث كانت حكومة كوالا لمبور ترى أن بانكوك تفتح أراضيها للحركة الشيوعية الملايوية وتعمل على دعمها، وفي الوقت نفسه كانت بانكوك تتهم حكومة كوالا لمبور أنها وراء حركات الفطانيين المطالبين بأراضيهم. وقد تم الاتفاق بين الحكومتين على حظر الأنشطة الشيوعية الملايوية، وإصدار عفو عام عن كل من يسلّم نفسه لحكومة كوالالمبور أو لحكومة بانكوك، وعن أعضاء الحركات الفطانية الذين يسلمون أنفسهم لحكومة تايلاند، و لم يصدر قانون عفو عام من حكومة ماليزيا عن السياسيين الفطانيين الذين اتخذوا أراضي السلطنات الماليزية مثل كلنتان وقدح منطلقا لنشاطهم، وإنما صدر إنذار شديد اللهجة لمن يتخذ أراضي ماليزيا قواعد لمعارضة حكومات الدول المجاورة.[55]

وتجاهلت الأطراف المعنية ما حدث وما يحدث اليوم في الولايات الفطانية الثلاث (يالا، وناراتيوات، وفطاني)، فقد استشهد أمام ساحة مسجد كريسيك (Kersik) بفطاني، عدد من المسلمين الذين قضوا نحبهم في شهر رمضان المبارك بـــ تاكباي

[55]انظر تصريحات وزير الخارجية لماليزيا السيد حامد البار في صحيفة **أوتوسان مليسيا** (العدد 11، السنة 2006م)، ص7-10.

(Tak Bai) بولاية ناراتيوات عام 2004م،[56] بلغ عددهم حوالى خمسمائة شهيد، وهو حدث غيض من فيض دامي ووشل من بحر طامي شهدت بدموية مشاهدة عمليات الإبادة والمسخ التي يتعرض لها المسلمون في أرض فطاني نتيجة اتفاقية بانكوك وماسبقها وما لحقها من اتفاقيات.

الخاتمة

في ضوء ما ذكرناه وما لم نذكره يتبدّى لنا أن ما أصاب المسلمين بفطاني ما هو إلا حلقة من سلسلة حلقات مستمرة في عملية التفكيك والتجزئة التي شهدها العالم الإسلامي ولازال يشاهدها، والذي دخل في نموذج دولة فطاني، وفي العديد من نماذج التفجر السياسي في عالمنا الإسلامي مرحلة ما يعرف بتقسيم المقسم وتجزئة المجزئ. فلم يكف تايلاندا أن قسمت وحدة الشعب الملايوي حين فصلت فطاني عن جسدها الأم بل زادت أن قسمت هذا العضو المفصول إلى أجزاء وولايات حتى يسهل أمر الاستفراد بها وتطويعها وهي الصورة نفسها التي جسدتها السياسة الإنجليزية في البلاد العربية وغيرها من الدول التي خضعت لسيطرتها.

كما يتضح المسار الذي دخلته القضية الفطانية بعد اتفاقية بانكوك التي مثلت في المخيلة الفطانية والملايوية بشكل عام محطة ترسيم للظلم وسلب الحقوق وتدمير مقدرات المنطقة، وبتر أجزاء الشعب الواحد عن بعضه البعض، ولعلنا نكون مخطئين إذا قررنا في هذا المقام أن كل ما شهده الإقليم وما سيشهده من عمليات كبت وتقتيل وتشريد ماهو إلا حلقة مستمرة من حلقات بدأت تتجسد بشكل رسمي بولادة اتفاقية بانكوك. وختاماً نوجز جملة من النتائج التي توصلنا إليها:

---

[56] محمد كمال حسن، "العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين (الإقليم الملايوي-الإندنيسي)" **مجلة الإسلام في آسيا** (العدد: 1، يونيو 2004م)، ص10-16؛ والصحف الماليزية مثل **أوتوسان مليسيا**، **بريتا هاريان** من الشهر نفسه وإلى اليوم.

• إن صلابة الإسلام في صدور قلوب مسلمي فطاني كانت الذخر الوحيد لهم في التصدي لكل عمليات المحو الثقافي والديني التي تعرضوا لها.

• إن نتائج اتفاقية بانكوك لعام 1909م ساهمت وبشكل كبير في رسم وجه المعاناة لدى مسلمي فطاني وجسدت محطة مؤلمة للإسلام في تلك الربوع.

• أن الحل الأمثل للقضية الفطانية هو تكثيف الجهود الدولية والمحلية من أجل إعادة النظر في بنود اتفاقية بانكوك بما يتماشى مع طموح الشعب الفطاني، وصورة تايلاندا التي أثرت القضية الفطانية بشكل كبير في أداء اقتصادياتها وصورتها الخارجية.

• إن تتبع مسار قضية فطاني يضيف إلى منحنى التصورات العامة حول الاستعمار صورة مشابهة تماماً لتلك التي تتجسد في فلسطين حيث تتشابه خيوط اللعبة من صمت بل ورضاء الأطراف الدولية وصمت دول الجوار، وتفرد للسلطة المستعمِرة في رقاب الشعوب المستعمَرة، وكذا إجراءات تغير ملامح هوية وتاريخ المنطقة بالتهجير والهجرة.

• الهوية المالايوية هوية واحدة لا تقبل التجزئ وهي الحقيقة التي لا زالت تنافح من أجل إثبات نفسها أمام الصدود التايلاندي وعزف العالم عنها.